

بيان مشترك - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 12/8160/2024

التاريخ: 14 يونيو/ حزيران 2024

مصر: خبراء أمميون يخاطبون الحكومة من أجل وقف استهداف المحامين الحقوقيين والانتقام منهم

تعرب المنظمات الموقعة أدناه عن تأييدها لما ورد [في خطاب](#) المقررين الأمميين الخمس المنشور في 19 مايو/أيار 2024، والموجه للحكومة المصرية، بشأن الاستهداف المتواصل للمحامين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان، من خلال توظيف تشريعات لمكافحة الإرهاب، مما يؤدي إلى سجنهم أو إجبارهم على وقف نشاطهم الحقوقي. وقد تطرّق الخطاب إلى استهداف محمد عيسى راجح ومحمود عبد المجيد عادل، محاميين في الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية مستقلة. وقد قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق معهما جنائيًا في يونيو/حزيران 2023. ويتم التحقيق مع المحاميين بناءً على تهم زائفة نابذة حصراً من عملهما المشروع الذي يتضمّن توثيق انتهاكات لحقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية والتعاون مع آليات للأمم المتحدة.

وقد طالب المقررون الخاصون كذلك الحكومة المصرية بوقف الملاحقات القضائية والاعتقالات التعسفية بحق المحامين، بما يستجيب لمطالب خبراء الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية المصرية. وفي هذا الصدد، تؤكد المنظمات الموقعة أدناه أن هذا الاستهداف للمحامين يمثل تهديدًا لهما وانتقامًا منهما بسبب عملهما على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتعاونهما مع آليات للأمم المتحدة.

وقد أرسل الخطاب المشار إليه من جانب المقررين الأمميين الخاصين المعنيين بـ: حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، واستقلال القضاة والمحامين، وتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، في 20 مارس/أذار 2024، ولم ترسل الحكومة المصرية أي رد عليه بعد.

وتعيد المنظمات الموقعة أدناه التأكيد على أن استهداف الحكومة للمحامين يدلّ على ممارسة موثقة جيدًا تقوم بها السلطات المصرية. ففي عام 2017، ألقى القبض على المحامي ومؤسس رابطة أسر المختفين قسرًا [إبراهيم متولي](#) قبيل سفره لجنيف لحضور اجتماع مع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وما زال متولي رهن الحبس الاحتياطي المطول حتى الآن. كما ألقى القبض على المحامي الحقوقي [عزت غنيم](#)، مؤسس ومدير التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، وزميلته المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم، وآخرين من المنظمة نفسها، ولوحقوا قضائيًا على خلفية عملهم الحقوقي، وقد حكمت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ لاحقًا عليهم بالسجن. وفي أغسطس/آب 2018، أصدرت الدائرة 5 إرهاب في القاهرة حكمًا [غائبًا](#) بحق المدافع عن حقوق الإنسان المصري بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالسجن 15 عامًا، بسبب تصريحات أدلى بها خلال فعالية للأمم المتحدة.

وتؤكد المنظمات كذلك على أن استخدام الحكومة المصرية المستمر للملاحقات القضائية والاحتجاز لدوافع سياسية هو جزء من حملة مستمرة لقمع المجتمع المدني والحيز المدني، وبشير إلى تجاهل واضح لحقوق الإنسان يتناقض مع التصريحات الرسمية الصادرة في المحافل الوطنية والدولية. وبشير كذلك إلى حملة الحكومة المصرية التي لا هوادة فيها لقمع المجال العام ومحاصرة المجتمع المدني المستقل.

تطالب منظمات حقوق الإنسان الموقعة أدناه بالإفراج الفوري عن جميع المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان أو لتقديمهم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو لتعاونهم مع آليات للأمم المتحدة. كما ينبغي للسلطات إسقاط التهم الموجهة إلى هؤلاء الأفراد الملاحقين قضائيًا، بمن فيهم محاميين الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، وإلغاء الإدانات والأحكام الصادرة بحق من حوكموا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية.

المنظمات الموقعة:

1. الأورومتوسطية للحقوق
2. إيجيبث وايد لحقوق الإنسان - EgyptWide for Human Rights
3. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
4. الديمقراطية الآن للعالم العربي
5. ريدرس

6. شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان الأفريقية – AfricanDefenders
7. فريدم هاوس - Freedom House
8. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
9. فير سكوير - FairSquare
10. لجنة العدالة
11. مؤسسة حرية الفكر والتعبير
12. مؤسسة دعم القانون والديمقراطية
13. مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان
14. المبادرة المصرية لحقوق الشخصية
15. مركز الشرق الأوسط للديمقراطية - Middle East Democracy Center
16. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
17. مركز النديم
18. معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط
19. المفكرة القانونية
20. المفوضية المصرية للحقوق والحريات
21. المنبر المصري لحقوق الإنسان
22. منصة اللاجئين في مصر
23. منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
24. منظمة العفو الدولية
25. منظمة محامون من أجل المحامين – Lawyers for Lawyers
26. مآ لحقوق الإنسان
27. هيومن رايتس ووتش
28. هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية